الأمم المتحدة

S/2006/46

مجلس الأمن

Distr.: General
25 January 2006
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بالرسالة المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (S/2005/794) التي وجهها لي مجلس الأمن. وقد جاء في تقريري الأخير المقدم للمجلس عن المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، الصادر في ١٧ تشرين الثاني/يناير ٢٠٠٣ (S/2003/1099)، شرح للعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي، بما في ذلك أهدافه والمشاركين فيه وهيكله. ومنذ تقديم ذلك التقرير، حدثت تطورات هامة فيما يخص المؤتمر الدولي تشمل نجاح انعقاد اجتماع القمة الأول لرؤساء الدول والحكومات للمؤتمر الدولي المعني بالسلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في دار السلام، يومي ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛ وازدياد الحوار السياسي فيما بين بلدان المنطقة، الأمر الذي يعزى أساسا إلى الأرضية التي أتاحها المؤتمر الدولي وإلى الزخم الذي تحقق نتيجة له؛ والأعمال التحضيرية فيما يتعلق بميثاق الأمن والاستقرار والتنمية المقترح. وقد تأجل انعقاد اجتماع القمة الثاني للمؤتمر الدولي لرؤساء الدول والحكومات الذي كان مقررا عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في نيروبي. وترد أسباب التأجيل في الفقرات من ٥٤ إلى ٥٧ أدناه.

٢ – ويتألف هذا التقرير من ستة أجزاء. ويناقش نتائج مؤتمر قمة دار السلام والتوجيهات الصادرة عن رؤساء دول وحكومات منطقة البحيرات الكبرى بشأن التحضير لميثاق الأمن والاستقرار والتنمية الذي ينتظر التوقيع عليه أثناء مؤتمر القمة الثاني (الجزء الثاني)؛ والإطار السياسي والتقني وكذلك على الجدول الزمني لإعداد الميثاق المقترح (الجزء الثالث)؛ والعناصر الرئيسية التي وردت في مشروع الميثاق (الجزء الرابع)؛ ومزايا المؤتمر الدولي (الجزء

260106 260106 06-21589 (A)

الخامس)؛ وآثار تأجيل مؤتمر قمة نيروبي (الجزء السادس)؛ وأخيرا الملاحظات والتوصيات بشأن السبيل للمضي قدما بهذه العملية (الجزء السابع).

ثانيا – مؤتمر قمة دار السلام

٣ – بدأت العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي في نيروبي في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بعقد الاجتماع الأول للمنسقين الوطنيين للبلدان الأعضاء الستة المشاركة في هذه العملية وقتئذ (وهي أوغندا وبوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وكينيا). واستمرت العملية طوال النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ وطوال عام ٢٠٠٤، حيث تم التوصل خلال هذه الفترة إلى اتفاق بشأن المواضيع ذات الأولوية، والأطر السياسية والتقنية للمؤتمر، وبرنامج الأنشطة، والعملية المؤدية إلى عقد مؤتمر القمة الأول. وقد استُغلت هذه الفترة أيضا لتشكيل فريق أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي يتألف من ٢٨ بلدا، معظمهم من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكنها ضمت أيضا ثلاثة بلدان أفريقية (هي جنوب أفريقيا وغابون ونيجيريا) وعشر منظمات دولية. ويتيح فريق الأصدقاء رابطة عملية بين عملية المؤتمر والشركاء الذين يدعمون عملية المؤتمر سياسيا وماليا وتقنيا.

٤ – وعقدت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خلال هذه الفترة مشاورات عمّت المنطقة بأسرها مع البلدان الرئيسية الأعضاء في اللجنة التحضيرية الإقليمية، وكذلك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ومنهم المنظمات الأفريقية دون الإقليمية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمنظمات النسائية والشبابية غير الحكومية الإقليمية، والمنظمات الدينية، والبرلمانيين، والنقابات، لكي يتجلى الطابع الشامل للمؤتمر الدولي. وكانت تلك المشاورات والاجتماعات ترمي إلى كفالة امتلاك البلدان الرئيسية زمام أمور هذه العملية والتأكد أيضا من أن جميع القضايا المندرجة ضمن المواضيع الأربعة للمؤتمر الدولي (وهي السلام والأمن؛ والديمقراطية والحكم الرشيد؛ والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي؛ والمسائل الإنسانية والاجتماعية) قد جرى تناولها على النحو الملائم وربطها بعضها ببعض وذلك بانتهاج أسلوب إقليمي وعملي مشترك. وجرت أيضا مناقشة مشروع إعلان دار السلام، الذي أخذ هذه المشاورات الموضوعية في الحسبان، وتمت الموافقة عليه.

٥ – وتمت إضافة عضو سابع، هو زامبيا بتوافق آراء الدول المشاركة. بيد أنه كان يتعين التغلب على أزمة خطيرة تتعلق بمسألة العضوية فيه عندما طلبت لاحقا أربعة بلدان من الأعضاء المختارين، وهي أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو والسودان، الانضمام إلى المؤتمر كأعضاء كاملي العضوية. وقد استغرق الأمر وقتا طويلا وجهدا كبيرا

بذله أعضاء المؤتمر، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وغيرهم من أصحاب المصلحة للتوصل أخيرا إلى مخرج في الوقت المناسب لهذه البلدان الأربعة لكي تُقبل في مؤتمر القمة الأول وتتمكن من حضوره.

٦ - وكان اجتماع القمة الأول لرؤساء الدول والحكومات للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المعقود في دار السلام يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، إيذانا بانتهاء المرحلة الأولى من عملية المؤتمر. وقد حظي مؤتمر القمة، الذي شاركتُ فيه برفقة رئيس الاتحاد الأفريقي كمنسقَين باسم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بحضور جميع البلدان الرئيسية الأحد عشر (وهي أنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزامبيا والسودان والكونغو وكينيا) على مستوى رؤساء الدول والحكومات. كما شارك غيرهم من رؤساء الدول وممثلون عن الأعضاء المختارين (ومنها زمبابوي وملاوي وموزامبيق وناميبيا)، إضافة إلى رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وممثلين عن مجموعة الأصدقاء، والشركاء الدوليين والإقليميين، والمراقبين. وفي دار السلام، اعتمدت البلدان الأعضاء إعلانا بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، والذي بات يعرف الآن باسم إعلان دار السلام.

٧ - ويشكّل إعلان دار السلام مَعلما لمنطقة البحيرات الكبرى. فهو الوثيقة الإقليمية والسياسية الشاملة الأولى التي التزم فيها جميع القادة معا لتحويل منطقة البحيرات الكبرى إلى منطقة يسودها السلام والأمن والتنمية وحددوا تصورا وخريطة طريق للمستقبل.

٨ - ويتضمن الإعلان أولويات في مجال السياسات ومبادئ توجيهية في مجالات رئيسية من مجالات المواضيع الأربعة للمؤتمر الدولي، وهي السلام والأمن؛ والديمقراطية والحكم الرشيد؛ والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي؛ والمسائل الإنسانية والاجتماعية. وتراوحت مواضيع هذه السياسات العامة من الأمن على الحدود المشتركة وفي المنطقة بأسرها إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، ومن التقيّد بالمعاهدات الدولية بشأن حقوق الإنسان إلى وضع حد للإفلات من العقاب وتعزيز الحكم الرشيد، ومن التنمية الاقتصادية المستدامة المتكاملة إلى مكافحة نهب الثروات والفساد، ومن محاربة العنف الجنسي إلى إيجاد حلول لمشاكل اللاجئين والمشردين داخليا التي طال أمدها.

٩ - وحدد الإعلان أيضا مبادئ توجيهية بشأن البروتوكولات وبرامج العمل التي ستتحول إلى ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية الملزم قانونا والمنتظر عرضه على اجتماع القمة الثاني في نيروبي لإقراره.

ثالثا – إطار إعداد ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية المقترح

١٠ – أسند رؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي، في إعلان دار السلام، للجنة إقليمية مشتركة بين الوزارات مهمة تقديم المساعدة للجنة التحضيرية الإقليمية، وإعداد مشاريع بروتوكولات وبرامج عمل مختارة ومتماسكة وقابلة للتحقيق والقياس في كل واحد من مواضيع المؤتمر الدولي الأربعة.

اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات

١١ – تضم اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات ١١ وزيرا، من وزراء الخارجية أساسا، مكلفين بتنظيم المؤتمر الدولي في البلدان الأعضاء التي ينتمون إليها. وقد شارك في هذه اللجنة أيضا بأدوار واختصاصات شتى وزراء من البلدان المختارة المجاورة (وهي بوتسوانا وزمبابوي ومصر وملاوي وموزامبيق وناميبيا)، وممثلون عن فريق أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، والأمانة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، والمراقبين.

١٢ – ومنذ اجتماع القمة الأول، لا تزال جمهورية تترانيا المتحدة، التي أودع لديها إعلان دار السلام، وبالأخص وزير خارجيتها حينئذ، تتولى رئاسة اللجنة. وقاد رئيس اللجنة عملية الإشراف على وضع مشاريع برامج العمل والبروتوكولات والمشاريع في إطار الميثاق ودأب على بذل مساعيه الحميدة لتسوية الحالات الصعبة، بدءا من المستوى التقني للغاية فيما يخص محتوى مشاريع الوثائق، إلى أعلى مستوى سياسي، ومن ذلك حل الخلافات والتوترات المتصاعدة في الحدة بين البلدان الأعضاء، وكذلك إيجاد حل للمسألة الآنية المتمثلة في مؤتمر قمة نيروبي.

١٣ – واستنادا إلى الخيارات السياسية ذات الأولوية والمبادئ التي اتفق عليها رؤساء الدول والحكومات في إعلان دار السلام، تقوم اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات بالنظر في جميع مشاريع البروتوكولات فضلا عن جميع مسودات وثائق المشاريع التي تشكل عناصر برامج العمل التي وضعتها اللجنة التحضيرية الإقليمية عن مواضيع المؤتمر الأربعة، وبإقرار هذه المشاريع والمسودات قبل أن ينظر فيها مؤتمر القمة الثاني. وأنيط باللجنة أيضا مهمة حشد طاقات شركاء المؤتمر الدولي على الصعيدين الإقليمي والدولي وتوعيتهم واستنهاض هممهم. وبهذا الصدد، التقى الوزراء المسؤولين عن تنظيم المؤتمر، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة لتبادل الأفكار عن التقدم المحرز نحو عقد مؤتمر القمة الثاني، وللتحاور مع الوزراء من البلدان الشريكة بشأن توجهات الدعم السياسي والتقني والمالي وأولوياته وطرائقه.

١٤ - واجتمعت اللجنة منذ إنشائها، مرتين، أولاهما في كيغالي في شباط/فبراير ٢٠٠٥، حيث أقر الوزراء هيكل اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات واللجنة التحضيرية الإقليمية وسير عملهما، واختصاصات مشاريع البروتوكولات وبرامج العمل والمشروعات، وخطة الأنشطة للمرحلة الثانية للمؤتمر الدولي التي ستفضي إلى عقد اجتماع القمة الثاني، فضلا عن شكل الخبرة المطلوبة لصياغة الوثائق ووضع الميزانية أثناء فترة الصياغة الحاسمة قبل اجتماع القمة الثاني. واستعرضت اللجنة في اجتماعها الثاني في تموز/يوليه ٢٠٠٥، في لوزاكا، مشاريع البروتوكولات ومسودات المشروعات، وصنفتها حسب أولويتها، وناقشت آلية المتابعة لما بعد مؤتمر القمة الثاني. وكان من المقرر أن تعقد اللجنة اجتماعا ثالثا وأخيرا في بانغي، في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بهدف وضع اللمسات الأخيرة على مشاريع برامج العمل والبروتوكولات والمشروعات قبل موعد مؤتمر القمة في نيروبي. وبعد تأجيل اجتماع القمة، تقرر الآن عقد اجتماع اللجنة في بانغي في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

اللجنة التحضيرية الإقليمية

١٥ - تعد اللجنة التحضيرية الإقليمية القوة الدافعة وراء تنسيق التحضيرات التقنية لمشاريع برامج العمل، والبروتوكولات، والمشروعات، وأية وثائق أخرى قد تقدم إلى اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات. وتجمع اللجنة التحضيرية الإقليمية بين عناصر متنوعة، من بينها المنسقون الوطنيون ونواهم تساعدهم جهات الاتصال الوطنية في كل واحدة من المجموعات المواضيعية، فضلا عن ممثلين عن فئات النساء والشباب والمجتمع المدني. كما شارك في اجتماعات اللجنة بنشاط ممثلون عن الأعضاء المختارين، وعن فريق الأصدقاء، والمراقبين، والشركاء الأفارقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

١٦ - وجاءت اجتماعات اللجنة التحضيرية الإقليمية سابقة لاجتماعي اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات في شباط/فبراير وتموز/يوليه ٢٠٠٥ وتحضيرا لهما. على أن اللجنة التحضيرية الإقليمية عقدت دورة استثنائية في لواندا، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، لإجراء استعراض مفصل لجمع مسودات الوثائق قبل عرضها على الاجتماع الأخير للجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات الذي كان من المقرر أن تنعقد في بانغي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ كما أشير إلى ذلك آنفا.

١٧ - وقد أنشئت فرق عمل فنية مواضيعية تنعقد بين اجتماعات اللجنة التحضيرية الإقليمية وتقوم بالتحضير لهذه الاجتماعات ولتكون بمثابة جهاز الخبراء الذي تعتمد عليه اللجنة التحضيرية. وكُلّفت فرق العمل بإعداد مسودات وثائق المشروعات والبروتوكولات من الناحية الفنية لمناقشتها أثناء اجتماعات اللجنة. وقد أنشئت، منذ الاجتماع الأول للجنة

الإقليمية المشتركة بين الوزارات، أربع فرق تعكس مواضيع المؤتمر الأربعة. وفي ضوء توصيات هذا الاجتماع، تتألف فرق العمل من ثلاثة خبراء حكوميين وغير حكوميين لكل موضوع. وقد جرى أيضا تسهيل عمل الخبراء بفضل الإسهامات التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ذات الصلة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمساهمات التي قدمها شركاء آخرون من أفريقيا ومن غير أفريقيا مشاركين في العملية، ولا سيما فريق الأصدقاء والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية.

المنسقون الوطنيون

١٨ - يضطلع المنسقون الوطنيون بدور رئيسي في المؤتمر الدولي. فهم يعالجون جميع جوانب هذه العملية، فضلا عن أن اجتماعاتهم الرسمية وغير الرسمية التي تيسرها الأمانة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هي أساس نجاح العملية التحضيرية برمتها من وجهة النظر السياسية والتقنية والتنظيمية.

الأمانة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

١٩ - قام مكتب ممثلي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى ومفوضية الاتحاد الأفريقي، التي فتحت مكتبا في نيروبي في عام ٢٠٠٤، بدور أمانة المؤتمر الدولي منذ البداية. وكما اضطلعت هذه الأمانة التي تعتبر رابطة حيوية بين البلدان الرئيسية وشركائها، بعدد من المهام الحساسة وهي: إعداد مشاريع برامج العمل والبروتوكولات ووثائق المشروعات وتنسيقها؛ والتحضير لجميع الاجتماعات وتسهيلها والإبلاغ عنها؛ وجمع المعلومات عن المؤتمر الدولي ونشرها؛ والترويج للقضايا التي تتطلب مزيدا من التشاور ومتابعتها؛ وتنسيق دور منظومة الأمم المتحدة بأسرها في عملية المؤتمر الدولي. وكانت الأمانة المشتركة مسؤولة أيضا عن تناول جميع المسائل اللوجستية والإدارية المتعلقة بتنظيم الاجتماعات اللاحقة لاجتماع دار السلام لوضع مشاريع برامج العمل والبروتوكولات والمشروعات (انظر المرفق الأول).

٢٠ - وفي أعقاب تأجيل اجتماع قمة نيروبي، طلب المنسقون الوطنيون، في اجتماعهم الأخير المعقود في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، من الأمانة التحضير لبعض الاجتماعات وعقدها أثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٦ (انظر المرفق الثاني).

رابعا - الوضع الراهن لميثاق السلام والاستقرار والتنمية

٢١ - وأسفرت النتائج الإيجابية المحققة خلال اجتماع القمة الأول للمؤتمر الدولي، التي توجت بتوقيع إعلان دار السلام، وتزايد الحوار السياسي بين بلدان المنطقة أساسا بفضل

الإطار الذي وفره المؤتمر والزخم الذي حققه، عن قيام رؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي بالتوصية باعتماد ميثاق للأمن والاستقرار والتنمية سيتألف من عنصرين: إعلان دار السلام وبرامج العمل والبروتوكولات والمشاريع التي يجري إعدادها.

٢٢ - والمشروع الحالي الذي من المتوقع تقديمه إلى الاجتماع المقبل للجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات في شباط/فبراير ٢٠٠٦ يسلم بجميع الروابط الأساسية التي هي سبب وجود المؤتمر وهي: الصلات القائمة بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى، وبين شعوبها، وبين حكوماتها وشعوبها، وبين المنطقة وجيرانها، وبين المنطقة وشركائها الإقليميين والدوليين، وبين مسائل السلام، والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية وآثارها الاجتماعية والإنسانية، وبين جميع المشاريع ضمن كل موضوع. ولهذا السبب، فإن جميع البروتوكولات والمشاريع الواردة في الميثاق ذات طابع إقليمي وعابر للحدود.

٢٣ - وبعد عملية طويلة ومكثفة من الصياغة والتشاور والانتقاء وتحديد الأولويات بشكل متواصل، تركز الوثائق التي يجري حاليا وضع صيغتها النهائية على عدد محدود من السياسات والأنشطة المختارة، ويرد أدناه وصف أكثرها أهمية وابتكارا، في إطار المجموعات المواضيعية الأربع للمؤتمر.

السلام والأمن

٢٤ - في مجموعة السلام والأمن الحاسمة من مجموعات المؤتمر الدولي، تم عقب إعلان دار السلام، التركيز على وضع مشروع بروتوكول بشأن عدم الاعتداء، والدفاع المشترك لمنطقة البحيرات الكبرى. ويهدف هذا البروتوكول إلى تحقيق الأهداف التالية: منع نشوب الصراعات المسلحة التي تتورط فيها ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من دولة واحدة أو إيجاد حلول جماعية لها؛ ووضع وسائل ملموسة لوقف كافة التهديدات التي تشكل خطرا على السلام والأمن في المنطقة بشكل جماعي؛ والحفاظ على سيادة كل دولة من الدول الأعضاء واحترام مبدأ حرمة الحدود؛ وحظر استخدام أراضي أي دولة من الدول الأعضاء لارتكاب أي عمل من أعمال التخريب أو الاعتداء ضد دولة أو أكثر من الدول المجاورة؛ ووضع تدابير جماعية لمنع الجماعات المسلحة ومحاربتها. وعلى المستوى التنفيذي، يستخدم مشروع البروتوكول المتعلق بعدم الاعتداء والدفاع المشترك نفس المناطق الأمنية الاثنتي عشرة المحددة في سلسلة مسودات المشاريع المشتركة لإدارة أمن الحدود المذكورة أدناه. ويرمي إلى توحيد جميع المشاريع الرئيسية وكفالة تكاملها، وتيسير التنسيق العام في تنفيذ الميثاق.

٢٥ - ووُضعت سلسلة من مسودات المشاريع المتعلقة بالتشارك في الإدارة الأمنية المشتركة للحدود المشتركة، المقسمة إلى ١٢ منطقة محددة، كأولوية رئيسية. ومن هذه المشاريع

ما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ونزع سلاح الرعاة المسلحين في المناطق الحدودية الواقعة بين أوغندا والسودان وكينيا؛ وإدارة الحدود في المناطق التي تؤثر على أجزاء من بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا.

٢٦ - وبصورة أكثر تحديدا، يستند المشروع المتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار لعام ١٩٩٩. ويركز على تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي للجهود الحالية الرامية إلى نزع السلاح طوعا وبالقوة، وعلى إصلاح قطاع الأمن في البلدان المعنية، وهو نشاط يتوخى الاضطلاع به بالتعاون مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الموجودة في المنطقة وغيرها من الشركاء، وعلى بناء القدرة في مجال إدارة أمن الحدود لصالح السلطات الحكومية المعنية والمجتمعات المحلية الحدودية، وعلى تعزيز الأنشطة الاقتصادية بين هذه المجتمعات المحلية. أما المشروع المتعلق بالرعاة المسلحين في المناطق الحدودية الواقعة بين أوغندا والسودان وكينيا فيهدف أساسا إلى وضع حد لهجمات سرقة الماشية التي تشكل تهديدا أمنيا كبيرا في هذه المنطقة. ويقترح عدة حلول، من بينها تشجيع الأنشطة الاقتصادية البديلة، وتنسيق توعية السكان المعنيين والقيام بأنشطة مشتركة لنزع السلاح، فضلا عن تشييد وإصلاح الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية على الحدود المشتركة. وتُكمِّل المشروع أنشطة تهدف إلى تعزيز الأمن البشري بمفهومه الشامل في المناطق الحدودية الاثنتي عشرة المحددة. ويرتبط هذا المشروع أيضا بمجموعة التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي.

٢٧ - وتهدف المشاريع الأخرى ذات الأولوية، وفقا لإعلان دار السلام، إلى دعم المبادرات والآليات الإقليمية القائمة ومواءمتها وتعزيزها. وهي تتناول كبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالتشارك مع المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يوجد مقره في نيروبي؛ ومكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية بالتشارك مع المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب الذي بدأ عمله عام ٢٠٠٥ في كينيا؛ وإزالة الألغام ومكافحة استخدام الألغام الأرضية، بالتشارك مع الآليات القائمة في كينيا وجمهورية تترانيا المتحدة. ولأسباب واضحة، ترتبط أيضا مكافحة الجريمة عبر الوطنية بمجموعتي الديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي.

الديمقراطية والحكم الرشيد

٢٨ - وفقا لإعلان دار السلام، تتمحور مسودات المشاريع الرئيسية، في المجموعة المتعلقة بالديمقراطية والحكم الرشيد، حول مشروع إنشاء مركز إقليمي لتعزيز الديمقراطية والحكم

الرشيد وحقوق الإنسان والتربية المدنية، وتشمل منتدى للبرلمانيين ومنتديات إقليمية غير مؤسسية للنساء والشباب والمجتمع المدني.

٢٩ - وعلى وجه الخصوص، تتعلق مشاريع البروتوكولات ذات الأولوية حسب اختيار البلدان الأعضاء بما يلي: التعاون القضائي، والديمقراطية والحكم الرشيد ومشروع البروتوكول البالغ الأهمية المتعلق بمنع الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجميع أشكال التمييز والمعاقبة عليها والمشروع المرافق له، الذي يشمل مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز التربية المدنية وثقافة السلام والتسامح.

التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي

٣٠ - تركز مجموعة التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي على مسودة المشروع المتعلق بأحواض التنمية العابرة للحدود الهادف إلى المساهمة في تعزيز التعاون المحلي بين سكان المناطق الحدودية والبلدان المجاورة، وكفالة إدارة أنجع لأمن الحدود.

٣١ - وعند تناول الموضوع الهام والحساس المتعلق بنهب الموارد الوطنية في المنطقة الذي يشكل تهديدا أمنيا كبيرا، أعدت البلدان الأعضاء مشروع بروتوكول رئيسي ومسودة مشروع هام عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، مدعومين بمقترح لإنشاء آلية إقليمية لإصدار الشهادات للمعادن الثمينة. وتركز مسودات المشاريع ذات الأولوية الهامة الأخرى على تنشيط مشاريع الهياكل الأساسية (ممرات السكك الحديدية، وخطوط الأنابيب)، وعلى إحياء الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى والنهوض بمنطقة البحيرات الكبرى كمنطقة خاصة للتعمير والتنمية، إلى جانب إنشاء صندوق خاص للتعمير. ويرتبط أيضا مشروع البروتوكول المتعلق بالمنطقة ومسودة المشروع المتعلق بالصندوق بمسودات المشاريع البالغة الأهمية المتعلقة بإدارة أمن الحدود في مجموعة السلام والأمن.

٣٢ - أما تجديد الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، وهي منظمة ظلت في حالة جمود لعدة سنوات، فيحمل بين طياته آمالا كبيرة للمنطقة، لا سيما بالنسبة لأعضائها المؤسسين، بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وفي حالة نجاح إحياء الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، وهناك علامات على الصعيدين الإقليمي والدولي على إمكانية نجاحه، فمن شأنه أن يشكل إلى جانب توسيعها اللاحق فرصة هامة لتنمية منطقة البحيرات الكبرى من خلال التكامل الإقليمي. وستكون بمثابة أداة رئيسية للتعاون الاقتصادي وبناء السلام بين بلدان المنطقة التي تشكل أكثر المناطق تضررا من الصراعات المتشابكة.

٣٣ - وتركز مسودات المشاريع الرئيسية الأخرى على إنشاء الهياكل الأساسية للنقل. ومن الجدير بالذكر أنه نظرا لحجم وتكلفة بعض هذه المشاريع، لا سيما المتصلة بإصلاح الهياكل الأساسية، جرى التركيز بشكل خاص على البلدان الأعضاء التي توفر تمويلها الأولي، وعلى البحث عن مصادر التمويل من القطاع الخاص، وهذه مبادرة ينبغي تشجيعها.

المسائل الإنسانية والاجتماعية

٣٤ - ينصب التركيز في هذه المجموعة على توفير الحماية والمساعدة المستدامتين لأكثر السكان ضعفا. وهناك مشروع بروتوكول رئيسي يتعلق بحماية ومساعدة المشردين داخليا، وإذا ما اعتمد ونفذ، فسيكون أول وثيقة قانونية تقوم بإنفاذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي التي سبق أن اقترحها ممثلي الخاص المعني بالمشردين داخليا. ويتعلق أحد مشاريع البروتوكولات الأخرى بمنع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال.

٣٥ - وتهدف مسودات المشاريع الهامة الأخرى إلى التأهب للكوارث والاستجابة لها، واستئناف تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، ووضع نهج منسق للتصدي للأمراض المعدية الخطيرة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من خلال المبادرتين دون الإقليميتين القائمتين.

المواضيع الشاملة

٣٦ - أُدرجت المواضيع الشاملة من قبيل المسائل الجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وحقوق الإنسان، والبيئة والمستوطنات البشرية، في مواضيع المؤتمر الأربعة جميعها. ونُظمت عدة مشاورات منفصلة تغطي هذه المواضيع خلال إعداد مشاريع برامج العمل والبروتوكولات ومسودات المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، شارك ممثلون لهذه المواضيع الشاملة بانتظام في العملية. وبصورة أكثر تحديدا، التقى ممثلي في كثير من الأحيان بممثلين من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لضمان إدراج هذه المسائل على نحو كاف في إعلان دار السلام ومشاريع الوثائق الحالية التي ستشكل جزءا من ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية المقبل.

آليات المتابعة

٣٧ - أكدت البلدان الأعضاء في المؤتمر الدولي بوضوح ضرورة إنشاء آلية مؤسسية إقليمية للمتابعة، خاضعة للملكية الجماعية للدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وتدعمها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

٣٨ - وتؤدي آلية المتابعة الحالية للمؤتمر الدولي ثلاث وظائف رئيسية: (أ) الإشراف على تنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية بمختلف عناصره ومراقبته؛ (ب) والاضطلاع بمهام تتعلق بمنع نشوب الصراعات، وإدارة الصراعات وتسويتها بالوسائل السلمية؛ (ج) والحفاظ على صلات وثيقة مع المؤسسات الدولية والإقليمية الرفيعة المستوى ذات الصلة بمواضيع المؤتمر ومسائل منطقة البحيرات الكبرى. وتتكون الآلية من ثلاثة أجهزة رئيسية: اجتماع قمة رؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي، واللجنة الوزارية المشتركة، والأمانة الإقليمية للمؤتمر.

٣٩ - وسيشكل مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الجهاز الأعلى وهيئة المؤتمر الدولي الرئيسية لصنع القرار. وستتناوب الدول الأعضاء المشاركة على رئاسته. وسيقوم رئيسه بدور في أنشطة منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات، وإقامة علاقات مع المنظمات الدولية والدول غير الأعضاء وجميع الشركاء الآخرين، وذلك نيابة عن المؤتمر. وسيُعقد مرة كل سنتين مع إمكانية عقد دورة استثنائية إذا ما ارتأى رؤساء الدول ضرورة ذلك، لا سيما في المراحل الأولية.

٤٠ - وستكون اللجنة الوزارية المشتركة هي الجهاز التنفيذي للمؤتمر وستحدد استراتيجيات التنفيذ وستقوم برصد عملية التنفيذ بانتظام. واستنادا إلى طبيعة المسائل التي ستُناقش، يمكن دعوة وزراء آخرين لحضور الاجتماعات الوزارية المشتركة، التي ستعقد مرتين في السنة.

٤١ - وستشكل الأمانة الإقليمية للمؤتمر التي تتألف من مسؤولين من البلدان الأعضاء في المؤتمر الدولي، انطلاقا من روح الملكية الإقليمية للعملية، جهاز المؤتمر التقني وهيئته للتنسيق وسيرأسها مدير عام أو أمين تنفيذي.

٤٢ - وبالإضافة إلى ذلك، ستنشئ كل دولة من الدول الأعضاء آلية وطنية لتنسيق المؤتمر من شأنها الإبقاء على الاتصال مع أمانة المؤتمر وكفالة مشاركة مختلف الجهات الفاعلة الاجتماعية في تنفيذ خطة عمل المؤتمر الدولي.

٤٣ - ودُعيت مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى والشركاء الآخرون إلى مواصلة دعمهم للمؤتمر والإسهام في إنشاء الأمانة الإقليمية.

٤٤ - وينبغي أن تظل الأمانة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قائمة لفترة محدودة بعد توقيع ميثاق نيروبي للأمن والاستقرار والتنمية وأن تساعد الأمانة الإقليمية للمؤتمر على الشروع في تنفيذ الميثاق.

خامسا – فوائد المؤتمر الدولي

٤٥ – على نحو ما جرى بيانه في الفرع أعلاه المتعلق بمشروع ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية، تتناول معظم مشاريع البروتوكولات ومسودات المشاريع التي وقع عليها الاختيار في إطار المؤتمر الدولي الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والصراعات والحروب وعدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وإذا ما اعتُمدت ونُفذت فستساهم في تحويل المنطقة برمتها إلى مكان يعمه السلام والأمن والاستقرار والتنمية على نحو مستدام.

٤٦ – ولقد لوحظت فوائد كبيرة حتى في هذه المرحلة، قبل اعتماد الميثاق. فقد ساهمت عملية المؤتمر، في منطقة تَعُجُّ بالتوترات، في الإبقاء على قنوات اتصال مفتوحة بين الأطراف على جميع المستويات. وساعدت على بناء الثقة التي تمس الحاجة إليها في مناطق ظلت فيها الشكوك المتبادلة هي المعيار السائد. وعلاوة على ذلك، يشكل إعلان دار السلام وثيقة تاريخية، تترتب عليها التزامات بعيدة المدى تجري متابعتها ويُعتمد عليها في سياق سير عمل المؤتمر. وإلى جانب الميثاق المقترح، عند اعتماده وتنفيذه، ستوفر الأحكام الواردة في كلا هاتين الوثيقتين إطارا شاملا للسلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو مستدام في جميع أرجاء المنطقة، يتناول هذه المسائل بكيفية متكاملة.

دقة اختيار المبادرات التي تستجيب للاحتياجات الإقليمية

٤٧ – خضعت مشاريع البروتوكولات ومسودات المشاريع المعروضة لاعتمادها في نيروبي لتحديد الأولويات ويمكن تقسيمها إلى فئتين: تتعلق الفئة الأولى بمشاريع البروتوكولات ومسودات المشاريع المتصلة بالآليات القائمة التي تغطي جزءا من منطقة البحيرات الكبرى. ولتفادي الازدواجية، قررت البلدان الأعضاء في المؤتمر الدولي أن تطلب من الآليات القائمة أن تتكفل بتنفيذ مشاريع البروتوكولات أو مسودات المشاريع المذكورة. وهذا هو الشأن أساسا في مجموعة التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي. ويتمشى هذا النهج مع إعلان دار السلام، الذي يدعو إلى تعزيز السياسات المشتركة الرامية إلى تنسيق الاتفاقات والآليات القائمة وتنفيذها.

٤٨ – وتهدف الفئة الثانية من مسودات المشاريع ومشاريع البروتوكولات إلى سد الفراغ الموجود على المستوى الإقليمي. وهذا هو الحال أساسا، على سبيل المثال، في مجموعة السلام والأمن، وفي مجموعة الديمقراطية والحكم الرشيد، وفي مجموعة المسائل الإنسانية والاجتماعية. ويتمشى هذا مع دعوة إعلان دار السلام إلى إنشاء إطار أمني إقليمي فعال، وإلى وضع مبادرات متعلقة بمنع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها بالوسائل السلمية، بما في ذلك

اعتماد مواثيق لعدم الاعتداء والدفاع المشترك، فضلا عن الدعوة إلى تعزيز التعاون في مجالي الدفاع والأمن على الحدود، بغية تعزيز حسن الجوار والتعاون المتعدد القطاعات.

٤٩ - وتتسم معظم البروتوكولات والمشاريع بالترابط في مضمونها وفي طرائق تنفيذها، وفقا للرؤية الإقليمية المعبر عنها في إعلان دار السلام، من أجل تعزيز السلام والأمن والديمقراطية والتنمية على نحو مستدام. وتبين هذه الصلات القائمة بين المجموعات وداخلها وسداد نهج الأمن البشري.

عملية متكاملة وشاملة

٥٠ - كما ذُكر آنفا، فبالإضافة إلى ممثلي الحكومات، شارك في المؤتمر أيضا عدد من أصحاب المصالح في المنطقة ممن لا يمثلون دولا، كمنظمات المرأة والشباب والمجتمع المدني. وانسجاما مع هذه الروح، تضمن وضع مسودة البروتوكولات والمشاريع أيضا جهات فاعلة أخرى، أبرزها المنظمات الأفريقية دون الإقليمية. وقد تعهدت ست منظمات إقليمية - هي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية - بدعم هذه العملية وكانت حاضرة في معظم الاجتماعات الإقليمية. وينطبق الشيء ذاته على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. واستمرار مشاركة هذه الجهات في تخطيط وتنفيذ ميثاق تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية، حيث سيكون لها دور تنسيقي رائد، سيتسم بأهمية بالغة.

٥١ - وفيما يتعلق بالشراكة بين المنطقة والأمم المتحدة، واصلت الإدارات والوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة توفير المساعدة التقنية. وقد تم تكليف أربعة من كيانات الأمم المتحدة بدور الجهات الميسرة لأربع مجموعات: فتولت إدارة الشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقام كل كيان، في مجال خبرته، بتعبئة وتنسيق المدخلات الآتية من مختلف وكالات الأمم المتحدة بغرض الإعداد الفني لمسودة البروتوكولات والمشاريع. وأتت هذه المدخلات بصيغ مختلفة واشتملت على جمع البيانات، وتوفير الموارد المالية والبشرية، وإسداء المشورة في مجال الخبرة، والتوعية والدعوة والدعم على الصعيد القطري. ويجدر بالذكر أيضا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قام، طيلة هذه العملية، بإدارة الصندوق الذي يأتي من جهات مانحة متعددة، هو الصندوق الاستئماني لمجموعة أصدقاء بلدان منطقة البحيرات الكبرى، الذي مول معظم الاجتماعات التحضيرية.

٥٢ - وعلاوة على ذلك، كان هناك منذ البداية تعاون فعال مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، إذ كان ممثلون عن هاتين البعثتين لحفظ السلام يحضرون بانتظام الاجتماعات الإقليمية للمؤتمر الدولي. والحقيقة أنه يتعذر التوكيد بما فيه الكفاية على دور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأن معظم مسودات البروتوكولات والمشاريع تضم جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها عنصرا أساسيا. وينبغي أن يستمر هذا التعاون ويشجع لكفالة أن يراعي تنفيذ عدة مسودات مشاريع، وخصوصا في ميدان السلم والأمن، اهتمامات البعثة وخبرتها ويكون منسجما مع الأنشطة المخطط لها أو الموجودة فعلا على أرض الواقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٣ - وهناك جانب هام آخر للنهج الشامل لعملية المؤتمر الدولي يتمثل في إشراك الشركاء الإنمائيين الدوليين. فمجموعة أصدقاء بلدان منطقة البحيرات الكبرى ما زالت تشارك في عملية المؤتمر منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقد وفرت دعما سياسيا وماليا وفنيا قويا للمؤتمر الدولي خلال المرحلة الأولى التي أفضت إلى انعقاد مؤتمر قمة دار السلام، وكذلك وبقدر أكبر خلال هذه المرحلة الراهنة. ويشتمل ذلك، بوجه خاص، على المشاركة الفعالة لخبرائها ونواب الرؤساء فيها في أعمال فرقة العمل التقنية المواضيعية، واللجنة التحضيرية الإقليمية، واللجنة التحضيرية الإقليمية المشتركة بين الوزارات. كما أجرى رئيسا مجموعة الأصدقاء المشاركان، كندا وهولندا، بالنيابة عن المجموعة الأكبر للبلدان والمنظمات المتعددة الأطراف، مشاورات منتظمة مع البلدان الأطراف في المؤتمر، وكذلك مع الأمانة المشتركة. وكان الإسهام المالي لمجموعة الأصدقاء ذا أهمية حاسمة في نجاح المؤتمر لأن مجموعة الأصدقاء وفرت معظم الأموال اللازمة لانعقاد الاجتماعات التحضيرية. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب من جديد عن امتناني للدول الأعضاء في مجموعة الأصدقاء على دعمها الثابت المتواصل للعملية وأشجعها على مواصلة هذا الدعم.

سادسا - تأجيل مؤتمر قمة نيروبي والآثار المترتبة على هذا التأجيل

٥٤ - هناك عاملان دفعا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى طلب تأجيل اجتماع قمة نيروبي، الذي كان قد تقرر عقده مبدئيا في يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. فقد تزامن مع الاستفتاء الوطني على مشروع الدستور، الذي جرى يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ ومع إشارة سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية الكونغولية إلى أنها تفضل عقد المؤتمر الدولي عقب اختتام العملية الانتقالية في البلد، التي يُتوقع أن تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٥٥ - كان لتأجيل موعد انعقاد اجتماع قمة نيروبي أثر سلبي واضح على العملية. فقد زاد من خطر فقدان الزخم الذي تحقق حتى الآن. وفضلا عن ذلك، فوقوع أحداث سلبية جديدة في المنطقة قد يجعل عملية المؤتمر أكثر ضعفا، وقد يفسر البعض تأجيل مؤتمر القمة على أنه مؤشر على ضعف الالتزام بهذه العملية. وأخيرا، قد يجعل التأجيل من الضروري إدخال تعديلات غير متوقعة في الميزانية.

٥٦ - ومع ذلك، فإن تأجيل مؤتمر قمة نيروبي يتيح وقتا إضافيا للضبط الدقيق لجميع الوثائق؛ وتعزيز حملات الاتصال والتوعية وتعبئة الموارد؛ وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة ذوي الأهمية الذين يمثلون المجتمع المدني والمرأة والشباب والبرلمانيين والقطاع الخاص لدى الإعداد لمرحلة تنفيذ المؤتمر الدولي؛ وإعداد آلية المتابعة بصورة أهم وأدق. وينبغي للسلطات السياسية في البلدان الرئيسية أن تستعمل الوقت الإضافي لتمضي في اختيار عدد ومضمون مسودات البروتوكولات والمشاريع ووضع أولوياتها بواقعية أكبر وبروح عملية.

٥٧ - وبغية المحافظة على زخم المؤتمر الدولي وتعزيز مكانته حتى انعقاد اجتماع القمة الثاني، اتفق المنسقون الوطنيون، في اجتماعهم الذي عُقد مؤخرا في نيروبي في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، على إجراء مشاورات إقليمية إضافية في النصف الأول من عام ٢٠٠٦، مع الخبراء القانونيين والماليين لوضع صيغة محكمة للبروتوكولات والمشاريع؛ ومع البرلمانيين، لكفالة دعم المؤسسات التشريعية الوطنية، نظرا لأنها هي المؤسسات التي سيلزم، في معظم الحالات، أن تصدق على الميثاق المقترح وتعتمد ميزانية مرحلة التنفيذ وتنشر الرسالة إلى هيئات تكوينها؛ ومع القطاع الخاص، لاستجلاب مساهماته اللازمة لتمويل وتنفيذ المشاريع الرئيسية، لا سيما في المجال الاقتصادي؛ ومع المجتمع المدني، لكفالة ألا تكون الحكومات ناسية لاهتماماته. كما يجري التخطيط لعقد اجتماعات إقليمية سياسية ودبلوماسية هامة للمنسقين الوطنيين للجنة التحضيرية الإقليمية وللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات قبل انعقاد اجتماع القمة الثاني للمؤتمر الدولي في نيروبي.

سابعا - الملاحظات والتوصيات

٥٨ - أثّر تأجيل عقد اجتماع القمة الثاني على الزخم الذي أحدثته عملية المؤتمر. وينبغي لبلدان المنطقة أن تبذل كل جهد ممكن لكفالة عقد مؤتمر قمة نيروبي في أقرب وقت ممكن من أجل المحافظة على هذا الزخم والاستفادة مما تحقق من مكاسب وإنجازات حتى الآن.

٥٩ - وإني أشجع أعضاء مجلس الأمن أن يعربوا بقوة عن تأييدهم لعقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وأن يحثوا البلدان الأعضاء على تجديد التزامها باحترام روح

ومضمون إعلان دار السلام وعلى بذل كل جهد ممكن لعقد مؤتمر نيروبي والتوقيع على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ومن الملح أيضا الاتفاق على موعد لعقد مؤتمر القمة الثاني والإعلان عنه على وجه السرعة إذ أن ذلك سيوجه رسالة قوية تمس الحاجة إليها بأن العملية ما زالت مستمرة.

٦٠ - ولقد نجح المؤتمر الدولي في تخفيض العدد الأولي لمسودات البروتوكولات والمشاريع إلى النصف. ورغم أن هذا العدد لا يزال يعتبر مرتفعا، فإن عملية تخفيضه كانت معقدة وأثارت حساسيات فيما بين البلدان الأعضاء في المؤتمر الدولي، واقتضت قدرا كبيرا من التنازلات. وفضلا عن ذلك، أود التشديد على أن بلدان المنطقة قد بذلت جهودا كبيرة في تحديد الأولويات، في أعقاب الاجتماعات التي عقدها وزراء خارجية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ونظراؤهم من مجموعة الأصدقاء في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٦١ - ومع ذلك، لا بد من وضع ترتيب أفضل للأولويات، وهذا أمر ممكن ويتعين إجراؤه قبل انعقاد أي من الاجتماعات الإقليمية المفضية إلى عقد مؤتمر القمة الثاني في نيروبي. وينبغي أن يكون هناك أيضا ترتيب أدق في تنفيذ مسودات البروتوكولات والمشاريع. ففي حين أن الهدف من البروتوكولات هو إلزام الموقعين من الناحية القانونية بقضايا مبدئية من قبيل عدم الاعتداء، ومكافحة الإفلات من العقاب، ومنع الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، وحماية المشردين داخليا وفقا للصكوك القانونية الإقليمية، فإن المشاريع يميزها وجود أطر زمنية وميزانيات محددة ويمكن بالتالي تحديد ترتيبها بشكل أفضل وفقا لمدى إلحاحها وأهميتها وإمكانية تحقيقها.

٦٢ - وينبغي كذلك زيادة التوعية العامة بالمؤتمر الدولي. وثمة حاجة إلى وضع استراتيجية جيدة بشأن المعلومات والاتصالات والتوعية وتنفيذها على الصعد الوطني والإقليمي والدولي من أجل حشد التأييد لتنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية.

٦٣ - ومن هذا المنطلق، اقترح المنسقون الوطنيون في اجتماعهم الأخير تعيين شخصيتين بارزتين كسفيرين رفيعي المستوى للنوايا الحسنة لدعم المؤتمر: أحدهما يمثل المنطقة والآخر المجتمع الدولي.

٦٤ - وأخيرا، ينبغي النظر إلى عملية المؤتمر الدولي بوصفها نهجا إقليميا أساسيا لبناء السلام. وبعد إنشاء لجنة بناء السلام، يمثل المؤتمر فرصة ممتازة لبناء السلام الإقليمي لا ينبغي تفويتها. وسيكون من المؤسف أن نسمح في هذه المرحلة المتقدمة بضياع الزخم بعد أن كرست موارد جمة للنجاح في التقريب بين العديد من الأطراف المتنازعة. ومن شأن اعتماد

وتنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية المقترح أن يوفر لشعوب المنطقة السلام الدائم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي بأشد الحاجة إليها.

٦٥ - ومن الأهمية بمكان كفالة تحويل الأمانة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى آلية إقليمية بصورة نظامية بعد اختتام المؤتمر. ومن الواضح أن هناك صلة وثيقة بين الأنشطة التي عهد إلى المؤتمر الدولي الاضطلاع بها والمبادئ التي عزم عليها مجلس الأمن والأهداف التي أعلنها في قراره ١٦٢٥ (٢٠٠٥) والمسؤوليات التي عهد بها إليّ في الفقرة ٣ من ذلك القرار. ويمكن لممثلي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى أن يؤدي دورا قيما في تقديم الدعم لمبادرات الدبلوماسية الوقائية. وفضلا عن ذلك، سيواصل العمل كجهة اتصال مفيدة في ما يخص الأنشطة السياسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وخاصة في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بانتظار إنشاء لجنة بناء السلام وتطبيق ولايتها على حالات الصراع في منطقة البحيرات الكبرى.

٦٦ - ولذا فإني أعوّل على مواصلة دعم مجلس الأمن لمكتب ممثلي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى لفترة ستة أشهر إضافية بعد التوقيع على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وعندها، أقترح إجراء تقييم لدور الأمم المتحدة في تنفيذ مختلف أحكام ذلك الميثاق.

٦٧ - وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأثني على ممثلي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى وفريقه لكل ما اضطلعوا به من أعمال تحضيرا للمؤتمر الدولي.

المرفق الأول

الاجتماعات التي عقدت بعد اجتماعات دار السلام من أجل إعداد مسودات برامج العمل والبروتوكولات والمشاريع

١٤-١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥	الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الإقليمية، كيغالي
١٥-١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥	الاجتماع الأول لوزراء اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات، كيغالي
٤-٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	الاجتماع الأول لفرقة العمل التقنية والمواضيعية، مومباسا، كينيا
٢٧ حزيران/يونيه-١ تموز/يوليه ٢٠٠٥	الاجتماع الثاني لفرقة العمل التقنية والمواضيعية، نيروبي
١٨-٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥	الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية الإقليمية، لوساكا
٢٢-٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥	الاجتماع الثاني للجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات، لوساكا
٥-١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	الاجتماع الثالث لفرقة العمل التقنية والمواضيعية، نيروبي
٢٦-٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية الإقليمية، لواندا
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥	الاجتماع الثالث للجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات: لم يعقد الاجتماع نظرا لتأجيل عقد اجتماع القمة الثاني

المرفق الثاني

الاجتماعات التي ستعقد في عام ٢٠٠٦

الفترة	النشاط	البلد المضيف
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦	الاجتماع الإقليمي للخبراء القانونيين	الكونغو
٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦	اجتماع اللجنة التحضيرية الإقليمية	كينيا
شباط/فبراير ٢٠٠٦	اجتماع البرلمانيين	جمهورية الكونغو الديمقراطية
شباط/فبراير ٢٠٠٦	الاجتماع الإقليمي لخبراء المالية والميزانية	
شباط/فبراير ٢٠٠٦	اجتماع اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات يسبقه اجتماع للمنسقين الوطنيين	أوغندا جمهورية أفريقيا الوسطى
آذار/مارس ٢٠٠٦	اجتماع اللجان الاقتصادية الإقليمية	مفوضية الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا
نيسان/أبريل ٢٠٠٦	اجتماع القطاع الخاص	زامبيا
نيسان/أبريل ٢٠٠٦	اجتماع المنسقين الوطنيين	يحدد في وقت لاحق
أيار/مايو ٢٠٠٦	النساء والشباب والمجتمع المدني	رواندا
	وسائط الإعلام	بوروندي
تحدد في وقت لاحق	اجتماع اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات يسبقه اجتماع للمنسقين الوطنيين	يحدد في وقت لاحق
النصف الثاني من تموز/يوليه أو النصف الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	احتمال عقد اجتماع قمة لرؤساء الدول والحكومات يؤكد في وقت لاحق	كينيا